تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (2000–2014)

د. بلعايش ميادة
جامعة: جامعة 20 أوت –سكيكدة– الجزائر
belaiche.meyada@hotmail.fr

أ. زير ريان
جامعة: محمد خيضر– بسكرة – الجزائر
rayane06box@yahoo.com

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الاشارة لأهمية الاصلاح الاقتصادي في العديد من الدول النامية خاصة تلك التي تعاني من إختلالات في توازناتها الداخلية والخارجية المتزايدة من جراء تفاقم الأزمات الاقتصادية، الأمر الذي جعلها تلجأ لتطبيق سياسة مالية تتماشى مع التطورات في أوضاعها الاقتصادية، بشكل يضمن تصحيح تلك الاختلالات من خلال تحسين المؤشرات الاقتصادية، والجزائر كباقي الدول قامت بعدة إصلاحات مطلع الألفية الثالثة في إطار سياسة توسعية. والهدف من هذه الورقة البحثية هو محاولة إبراز دور السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الجزائر. وفي هذا الصدد، حاولت الدراسة معالجة الإشكالية التالية: كيف ساهمت السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؟ ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: تحسن معظم المؤشرات الاقتصادية من بينها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و الانخفاض الكبير لمعدلات البطالة إضافة لانخفاض المديونية الخارجية.

كلمات مفتاحية: إصلاح اقتصادي، اقتصاد جزائري، برامج الإنعاش الاقتصادي،سياسة مالية، مؤشرات اقتصادية.

تصنيف JEL: G32.

Résumé: Le thème de la réforme économique occupe une grande importance dans de nombreux pays en développement, qui souffrent de déséquilibres dans les balances de montage internes et externes. Ces derniers les obligent à recourir à des politiques budgétaires en vue de corriger ces déséquilibres et améliorer par là même, les indicateurs macro-économiques. A l'instar des autres pays, l'Algérie a menée plusieurs reformes au cours des deux dernières décennies, dans le cadre d'une politique budgétaire expansionniste. De ce fait, l'objectif de cette étude est de mettre en évidence le rôle de la politique budgétaire dans la réalisation de la réforme économique en Algérie et trouver des éléments de réponse à la problématique suivante : Comment la politique budgétaire contribue-elle dans le processus de reforme économique en Algérie ? A travers les différents éléments développés, l'étude a démontré qu'il y'a eu une amélioration de la plupart des indicateurs économiques, y compris les taux de croissance économique et celui du chômage en plus de la diminution de l'endettement extérieur.

Mots clés : Algérie, Programme de relance, Indicateurs macro-économiques, Politique budgétaire, Réformes économique.

Classification JEL : G32.

مقدمة

خلال فترة التسعينات من القرن الماضي تبنت الدولة الجزائرية عدة إصلاحات لإعادة هيكلة اقتصادها في سياق سياسة مالية انكماشية، و لا يمكن القول إن تلك الإصلاحات لم تكن في المستوى المطلوب، حيث ساعدت على تحسين بعض الجوانب الاقتصادية و المالية وأغفلت عن البعض الأخر ، ومع مطلع الألفية الثالثة التي رافقها تحسن في السوق النفطية و ارتفاع أسعار البترول، حقق الاقتصاد الجزائري وفرة مالية ساهمت في إنعاش الخزينة العمومية للدولة و إعادة الروح في اقتصادها الوطني، مما مهد إلى ظهور أفكار تنموية جديدة لإصلاح الوضع القائم في اقتصادها، حيث أطلقت برامج تنموية طموحة تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي، التي من شأنها تحقيق أهدافها المنشودة كرفع وتيرة النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة مع محاولة الحد من التضخم إضافة إلى تحقيق التوازن على المستوى الخارجي.

وخلال تلك الفترة انتهجت الدولة سياسة مالية توسعية مغايرة للسياسة المالية المطبقة خلال فترة التسعينات، سعيا لإصلاح اقتصادها والاندماج مع التطورات العالمية.

- **إشكالية الدراسة:** انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي في سياق هذه الدراسة وهو:

كيف ساهمت السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؟

وبهدف الإلمام بمختلف جوانب موضوع البحث سنتعرض إلى المحاور الأساسية التالية:

1. تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)؛
2. البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)؛
3. تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2000-2014).

- **أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية البحث من خلال أهمية المتغير الذي يتناوله و المتمثل في السياسة المالية كونها تحتل مكانة بارزة على الساحة الدولية ودورها الفعال في معالجة الاختلالات الاقتصادية وذلك من خلال استخدام أدواتها التي تساعد على توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية .
- **أهداف الدراسة:**

– محاولة تقييم وضعية ومسار السياسة المالية في الجزائر ؛

– التعرف على مضمون البرامج الإصلاحية الجديدة التي تبنتها الجزائر مطلع الألفية الثالثة(2000-2014) وإبراز الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تدعيمها؛

– الوقوف على أهم النتائج التي تم تحقيقها على مستوى المؤشرات الاقتصادية من خلال استخدام سياسة مالية توسعية.

- **منهج الدراسة:** بالنسبة للمنهج المتبع فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي من اجل التعرف على مضمون البرامج الإصلاحية التي تبنتها الجزائر، والمنهج التحليلي من خلال تحليل بيانات الجداول ومختلف المؤشرات الاقتصادية.

1. تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)

شرعت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة بتبني سياسة مالية جديدة قائمة على التوسع في نفقاتها العامة نتيجة لانتعاش إيراداتها العامة وذلك في إطار تطبيق برامجها التنموية لتحسين مسارها الاقتصادي، ومن هذا المنطلق، سنحاول في هذا المحور تحليل تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة إضافة إلى الميزانية العامة.

1.1. تحليل الإيرادات العامة: تمثل الإيرادات العامة جميع الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة.

أ. تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر: تصنف الإيرادات العامة للدولة وفقا للقانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية كالأتي:[1]

– الإيرادات ذات الطابع الجبائي، وكذا حاصل الغرامات؛

– مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛

– التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى؛

– الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛

– التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة والفوائد المترتبة عنها؛

– مختلف حواصل الميزانية العامة التي ينص القانون على تحصيلها؛

– مداخيل المساهمات للدولة المرخص بها قانونيا؛

– الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به. واستنادا إلى هذا القانون يمكن تصنيف الإيرادات العامة للدولة إلى قسمين:

➢ **الإيرادات الإجبارية:** تتكون من مجموع الاقتطاعات المنفذة بالقوة وبدون مقابل، والمتمثلة في:

- **الإيرادات الجبائية:** والتي تتضمن مختلف الضرائب والرسوم والمدرجة كالتالي:

– الضرائب المباشرة: وهي ضرائب تفرض على مختلف أنواع الدخول كالأرباح الصناعية، التجارية، وغير التجارية، المرتبات، الأجور، فوائد السلف والضمانات.

– الضرائب المختلفة على الأعمال: وتسمى أيضا الرسم على رقم الأعمال، وتفرض على مجمل المواد الاستهلاكية، فهي إذن ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

– الضرائب غير المباشرة: فهي تمس المواد عير خاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب، البلاتين، الكحول، الخمور).

– الجباية البترولية: تتكون من ضريبة على إنتاج البترول السائل و الغازي، و الضريبة المباشرة على الأرباح الناجمة على النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث و الاستغلال و النقل عبر القنوات.[2]

– حقوق التسجيل والطابع: هي ضرائب تفرض أساسا على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع والمبادلات كما تفرض على تصرفات قانونية أخرى مثل تسجيل عقود الزواج أو الطلاق، إما حقوق الطابع هي ضرائب مفروضة على الأوراق الرسمية المدنية أو القضائية مثل جوازات السفر، بطاقات التعريف، رخص السياقة...الخ.[3]

– الحقوق الجمركية: تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها، ولها وظيفة توفير الأموال للخزينة و حماية الإنتاج الوطني.[4]

- **الغرامات**: وهي عقوبات مالية حكمت بها هيئات قضائية و إدارية ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص السارية المفعول.[5]
- **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية**: تمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال، حيث إن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية و الصناعية.[6]

➢ **الإيرادات الاختيارية**: تشمل الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة من طرف الأشخاص بشكل اختياري مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة، و تتمثل في:[7]

- **مداخيل الأملاك التابعة للدولة**: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجازة أو رخصة أو خدمة.
- **التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى**: والتي تتمثل في:

– المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.

– المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية.

– المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.

- **الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات:** وما يميز هذه الأموال إنها تقدم للدولة بدون مقابل بالمساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية.

ب. تحليل تطور الإيرادات العامة: من أجل توضيح تطور الإيرادات العامة نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000–2014) الوحدة: مليار دج.

السنة	الجباية العادية	الجباية البترولية	إيرادات غير جبائي	الجباية العادية/الإيرادات العامة	الجباية البترولية/الإيرادات العامة	إيرادات غير جبائيه/الإيرادات العامة	الإيرادات العامة	نسبة تطور الإيرادات العامة	BIP	الإيرادات العامة BIP/
2000	349.5	1213.2	15.4	22.15	76.88	6.97	1578.1	-	4123.5	38.27
2001	398.2	1001.4	105.9	26.45	66.52	7.03	1505.5	-4.6	4260.8	35.33
2002	483	1007.9	112.4	30.13	62.86	7.01	1603.3	6.5	4537.7	35.33
2003	519.9	1350	96.7	26.44	68.65	4.92	1966.6	22.66	5264.2	37.36
2004	580.4	1570.7	78.6	26.03	70.44	3.53	2229.7	13.38	6150.4	36.25
2005	640.3	2352.7	89.5	20.77	76.32	2.9	3082.5	38.25	7563.6	40.75
2006	720.8	2799	120	19.80	76.9	3.3	3639.8	18.08	8520.6	42.72
2007	766.7	2796.8	124.3	20.79	75.84	3.37	3687.8	1.32	9306.2	39.63
2008	965.2	4088.6	136.7	18.6	78.77	2.63	5190.5	40.75	11043.7	46.99
2009	1146.6	2412.7	116.7	31.19	65.63	3.17	376.6	18.-29	9968	36.88
2010	1298	2905	189.9	29.55	66.13	4.32	4392.9	19.5	11991.6	36.63
2011	1527.1	3979.7	283.3	26.37	68.73	4.9	5790.1	31.81	14588.6	39.69
2012	1908.6	4184.3	246.4	30.11	66	3.89	6339.3	9.49	16208.7	39.11
2013	2031	3678.1	248.4	34.09	61.74	4.17	5957.5	02.-6	16643.8	35.79
2014	2078.7	3388.3	252	36.35	59.25	4.41	5719	-4	17205.1	33.24

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Banque d'Algérie : rapports annuels de la banque d'Algérie 2004,2008,2012,2014.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض حصيلة الإيرادات العامة حيث انتقلت من 1578.1 مليار دج سنة 2000 أي ما يعادل 38.27% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1505.5 مليار دج سنة 2001 بما يمثل 35.33% من الناتج المحلي الإجمالي و بانخفاض قدره 4.6 %، و يعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، و ابتداء من سنة 2002 و مع التزايد الطفيف في أسعار البترول شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى 1603.3 مليار دج و استمرت حصيلتها في الارتفاع و هذا باستثناء انخفاضها سنة 2009، لتصل إلى 6339.3 دج سنة 2012 ثم اصطدمت بتقلب أسعار البترول ثانية لتنخفض سنة 2013 و2014 ب 5957.5 مليار دج و 5719 دج على التوالي أي انخفاض بنسبة 4%، و ما يعادل 33.24% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال تحليلنا للجدول يمكن القول إن زيادة أو انخفاض الإيرادات العامة مرتبط بالدرجة الأولى على تقلبات أسعار البترول التي تؤثر على مصادر الإيرادات العامة خاصة الجباية البترولية.

2.1. تحليل النفقات العامة: إن النفقة العامة عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد إشباع حاجه عامة.

أ. تصنيف النفقات العامة في الجزائر: وفقا للقوانين المالية المعمول بها في الجزائر تصنف النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز كالتالي:

➢ **نفقات التسيير**: وفقا للمادة 5 من قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية: تتضمن نفقات التسيير الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة.[8]كما جاء في محتوى المادة 24 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية إن تجمع نفقات التسيير في 4 أبواب وهي:[9]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

➢ **نفقات التجهيز**: يقصد بها النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية وهي عبارة عن استثمارات ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي و الإداري، ففي المجال الاقتصادي تستخدم أساسا في لفلاحة والري، ولإنجاز المنشآت القاعدية في المجال الإداري والتربوي والاجتماعي و الثقافي.[10] وتنص المادة 35 من

قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية إن تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في 3 أبواب وهي:[11]

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى.

ب. تحليل تطور النفقات العامة: من اجل تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر نستعين بالجدول الموالي:

الجدول رقم 02: تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000–2015) الوحدة: مليار دج.

السنوات	نفقات التسيير	نسبتها من اجمالي النفقات العامة%	نفقات التجهيز	نسبتها من اجمالي النفقات العامة%	مجموع النفقات العامة	نسبة تطورها %	النفقات العامة/BIP
2000	856.2	72.6	321.9	27.3	1178.1	–	28.57
2001	963.6	72.6	357.4	27.3	1321	12.1	31
2002	1097.7	69.4	452.9	28.6	1550.6	17.4	34.17
2003	1199.2	67.2	553.6	31	1752.8	13	33.3
2004	1251.1	65.7	640.7	33.7	1891.8	7.9	30.76
2005	1245.1	60.5	806.9	39.2	2052	8.4	27.13
2006	1437.9	57.9	1051.1	40.8	2453	19.5	28.79
2007	1673.9	51.5	1434.6	44.1	3108.5	26.7	33.4
2008	2217.7	51.8	1973.3	46.1	4191	34.8	37.95
2009	2300	52.4	1946.3	44.3	4246.3	1.3	42.6
2010	26590	58.2	1807	39.6	4466.9	5.2	37.25
2011	3879.2	65.1	1974.4	33.1	5853.6	31	40.12
2012	4782.6	67.8	2275.5	32.3	7058.1	20.6	43.55
2013	4131.6	67.7	1892.6	31	6024.2	-14.6	36.19
2014	4486.3	63.7	2493.9	35.4	6980.2	15.9	40.57

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Banque d'Algérie : rapports annuels de la banque d'Algérie 2004,2008,2012,2014.

نلاحظ أن النفقات العامة عرفت تطورا ملحوظا ما بين فترة 2000-2014 وذلك نتيجة للمشاريع التنموية التي قامت بها الدولة لإنعاش اقتصادها الوطني، حيث نلاحظ أن حجم النفقات العامة كان متواضع جدا سنة 2000 إذ لم يتجاوز 1178.1 مليار دج، لترتفع حدود 7058.1 مليار دج سنة 2012 أي ما يعادل 43.55% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة عالية مقارنة بالسنوات السابقة إلا أنها تراجعت سنة 2013 إلى 6024.2 و هذا بانخفاض قدره 14.6% ثم ارتفعت سنة2014 إلى 6980.2 مليار دج بنسبة 15.9% ، وهذا الارتفاع يترجم الجهد المتواصل التي تلعبه الدولة من أجل إنعاش اقتصادها من خلال مختلف برامج الإنفاق العام سواء نفقات التجهيز أو نفقات التسيير.

3.1. **تطور رصيد الموازنة العامة للفترة (2000–2014)**: لفهم هذا العنصر يجب تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال هذه الفترة اعتمادا على الجدول الموالي.

الجدول رقم 03: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 الوحدة: مليار دج.

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة	رصيد الموازنة/BIP
2000	1578.1	1178.1	400	9.7
2001	1505.5	1321	184.5	4.33
2002	1603.3	1550.6	52.7	1.16
2003	1966.6	1752.8	213.8	4.06
2004	2229.7	1891.8	337.9	5.49
2005	3082.5	2052	1030.5	13.62
2006	3639.8	2453	1186.8	13.928
2007	3687.8	3108.5	579.3	6.22
2008	5190.5	4191	999.5	9.05
2009	3766	4246.3	-570.3	-5.72
2010	4392.9	4466.9	-74	-0.62
2011	5790.1	5853.6	-63.5	-0.44
2012	6339.3	7058.1	-718.8	-4.43
2013	5957.5	6024.2	-66.7	-0.4
2014	5719	6980.2	-1261.2	-7.33

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Banque d'Algérie : rapports annuels de la banque d'Algérie 2004,2008,2012,2014.

حقق رصيد الميزانية العامة فائضا طيلة الفترة ما بين 2000 إلى 2008، ويمكن تفسير ذلك لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى بالضرورة إلى تزايد إيرادات الجباية البترولية والتي ساهمت بدورها في رفع حصيلة الإيرادات العامة بمعدل يفوق النفقات العامة خلال تلك الفترة، وابتداء من سنة 2009 تحول الرصيد من فائض إلى عجز ويرجع ذلك إلى الأثر السلبي للصدمة الخارجية ما سبب انخفاضا هائلا لمداخيل المحروقات.

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن الميزانية العامة للدولة تبقى دائما عرضة للتقلبات، نظرا لاعتمادها بشكل كبير على العائدات النفطية لتمويل موازناتها العامة.

2. البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001–2014).

في اعقاب الاختلالات التي عاشها الاقتصاد الجزائري فترة التسعينات، تبذل الحكومة جهودا كبيرة لمواصلة تكثيف إصلاحاتها و دفع اقتصادها نحو المسار الصحيح، ففي ظل تحسن وضعيتها المالية باشرت الدولة مطلع الألفية الثالثة تطبيق برامج تنموية سخرت لها مبالغ ضخمة، ممثلة فيما يلي:

1.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004): يعتبر هذا البرنامج كأول انطلاقة للبرامج التنموية التي تبنتها الدولة في إطار سياستها التوسعية، يهدف هذا البرنامج إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويعتمد على رفع الطلب الداخلي وعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.[12]

أ. أهداف البرنامج: يهدف إلى تحقيق:

- معالجة أشكال الفقر والتهميش التي تعانيها شرائح واسعة في المجتمع؛
- المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن الشروع في إنجاز حضيرة معلوماتية بسيدي عبد الله كخطوة أولى نحو إرساء إستراتيجية البحث والتنمية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية؛
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم وتشجيع الأنشطة الإنتاجية.

ب. مضمون البرنامج: يتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات الإنتاجية الفلاحية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، المنشآت، تحسين المستوى المعيشية و التنمية المحلية إضافة لتنمية الموارد البشرية [13]، كما خصصت الدولة غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج، تم توزيعها كما يلي: 8.6% لدعم الإصلاحات، 12.4% لدعم الفلاحة و الصيد البحري، 21.7% للتنمية المحلية، 40.1% للأشغال الكبرى، 17.2% الموارد البشرية.[14]

2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009): نتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر بعد ارتفاع سعر النفط حيث بلغ 38.63 دولار سنة 2004 تم إقرار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، هدفه استكمال الإصلاحات السابقة[15]، أي مواصلة إنجاز المشاريع الاستثمارية التي جاء بها برنامج الدعم السابق.

أ. أهداف البرنامج: تتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:[16]

– استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية في شأنها إن تعمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

– مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛

– انتهاج سياسة ترقيه الشراكة والخوف والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقيه التنافسية؛

– تعزيز مهمة ضبط ومراقبه الدولة قصد محاربه الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية والمنتجة.

ب. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو: خصص لهذا البرنامج مبلغ أولي قدره 4203 مليار دج أي حوالي 55 مليار دولار، فبالإضافة إلى البرنامج السابق والميزانية التكميلية تم إطلاق برامج جديدة خاصة تلك المتعلقة بمناطق الجنوب والهضاب العليا ليصل المبلغ إلى 8750 مليار دج أي حوالي 114 مليار دولار قد تم توزيع المبلغ التكميلي الأولي على: [17]

– تحسين ظروف معيشة السكان؛

– تطوير المنشآت الأساسية؛

– دعم التنمية الاقتصادية؛

– تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.

3.2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014): يندرج برنامج توطيد النمو للفترة الممتدة ما بين (2010–2014) ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت لأول مره قبل عشر سنوات، ويستلزم هذا البرنامج من النفقات حوالي 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار[18]، تم توزيعها على عدة قطاعات اقتصاديه لتحقيق الأهداف المسطرة.

أ. **أهداف البرنامج:** يمكن تلخيص أهداف برنامج توطيد النمو على النحو التالي:[19]

- الحد من البطالة عبر خلق ملايين مناصب عمل؛
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد؛
- ترقيه اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للاستثمار؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمعدنية ودعم القطاع الفلاحي وترقيه السياحة والصناعات التقليدية.

ب. **مضمون البرنامج:** يتضمن برنامج توطيد النمو استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية الطرق والمياه بمبلغ قدره 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج توزع هذه المبالغ على كما يلي: تحسين مستوى التنمية البشرية– برنامج تطوير المنشآت القاعدية– برنامج تحسين الخدمة العمومية– برنامج دعم التنمية الاقتصادية– محاربة البطالة– ترقية اقتصاد المعرفة.[20]

3. تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

سعت الدولة الجزائرية من وراء تطبيق البرامج التنموية مطلع الالفية الثالثة سياسة مالية توسعية إلى رفع وتيرة النمو الاقتصادي، تخفيض معدلات البطالة و تقليص معدل التضخم، و محاولة تحقيق توازن على المستوى الخارجي و من هذا المنطلق سنحاول تحليل تطور هذه المؤشرات.

1.3. تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث قسمنا دراستنا إلى 3 فترات رئيسية وفقا للبيانات المدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم03: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

السنوات	معدل الناتج الحقيقي	معدل نمو قطاع المحروقات	معدل النمو خارج المحروقات	متوسط نمو الناتج الحقيقي	متوسط نمو قطاع المحروقات	متوسط نمو خارج المحروقات
2000	2.4	4	/			
2001	2.1	-1.9	5	4.3	4.26	4.46
2002	4.7	3.9	5.2			

2003	6.9	8.5	5.9			
2004	5.2	3	6.2			
2005	5.1	5.7	4.7			
2006	2	-3	5.6			
2007	3	-0.9	6.3			
2008	2.4	-3.2	6.7	2.82	4.16	6.6
2009	1.6	-8	9.6			
2010	3.6	-2.2	6.3			
2011	2.9	-3.3	6.2			
2012	3.4	-3.4	7.2			
2013	2.8	-5.5	7.1	3.3	3	6.48
2014	3.8	-0.6	5.6			

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على:

www.ons.dz,les comptes économiques en volume de 2000 à 2014, p11-14.
Banque d'Algérie : rapports annuels de la banque d'Algérie 2004,2008,2012,2014.

شهد اقتصاد الجزائر خلال الفترة 2000-2014 نمو بمعدلات إيجابية، وتفسير هذا التحسن يعود بالدرجة الأولى لارتفاع عوائد قطاع المحروقات باعتباره محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي للدولة، إضافة لانتعاش معدلات النمو خارج المحروقات خاصة بعد سنة 2001 وهذا بفضل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. أما خلال الفترة 2005-2009 نلاحظ معدل الناتج المحلي الإجمالي قد سجل انخفاضا ملحوظا حيث انتقل من 5.1% إلى 1.6% ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط، أما في المقابل ارتفع النمو خارج المحروقات والنتائج الإيجابية التي حققها هذا القطاع مستمدة من سياسة الإنفاق التوسعية من قبل الدولة في إطار مواصلة البرنامج التكميلي والذي تطرقنا له سابقا. أما الفترة الأخيرة 2010-2014 فقد عرفت تحسنا نسبيا وارتفع معدل نمو الناتج المحلي إلى 3.6% غير

إنه أنخفض في السنة الموالية 2011 وذلك بسبب الركود الاقتصادي في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والتشغيل العمومي.

ومن أجل التعرف على أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم 04: القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الوحدة:%

البيان	المحروقات	الزراعة	الصناعة	البناء الأشغال العمومية	الخدمات	باقي القطاعات
متوسط النمو %	39.4	9.4	6.1	9.7	22.9	12.6

المصدر:www.ons.dz:les comptes économiques en volume de 2000 à 2014

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هي قطاع المحروقات بالدرجة الأولى بالإضافة إلى قطاع الخدمات.

من خلال تحليلنا لمعدلات النمو الاقتصادي يتضح إن برامج التنمية خلال الألفية الثالثة قد استطاعت في الحقيقة رفع معدلات النمو خارج المحروقات، وتحقيق نتائج إيجابية بفضل المشاريع الاستثمارية الضخمة، إلا أن هذه النتائج تبقى متواضعة أما قطاع المحروقات الذي يعتبر ركيزة النمو الاقتصادي في الجزائر نظرا لمساهمته الكبيرة في رفع الناتج المحلي الإجمالي.

2.3. تحليل تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر (2000–2014): بحلول سنة 2000 عرف اقتصاد الجزائر انتعاشا قويا سمح للدولة بانتهاج سياسة توسعية في سياق برامجها التنموية التي من ضمن أهدافها تقليص مشكل البطالة.[21] و بناء على ذلك سنحاول تحليل تطور معدلات البطالة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000–2014).

السنوات	السكان النشيطين	السكان المشتغلين	السكان البطالين	معدل البطالة%
2000	8690855	6179992	2510863	28.9
2001	8568221	6228772	2339449	27.3
2002	9303000	6890000	2413000	25.7
2003	8762326	6684056	2078270	23.7
2004	9469946	7798412	1671534	17.7

2005	9492508	8044220	1448288	15.3
2006	10109645	8868804	1240841	12.3
2007	9968906	8594243	1374663	13.8
2008	10315000	9146000	1169000	11.3
2009	10544000	9472000	1076000	10.2
2010	10812000	9736000	1062000	10
2011	10661000	9599000	1062000	10
2012	11423000	10170000	1253000	11
2013	12964000	10788000	1175000	9.8
2014	11453000	10239000	1214000	10.6

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على: الديوان الوطني، حوصلة إحصائية 1962–2011، ص58–68.

www.ons.dz: activité, emploi et chômage en septembre 2014, p26.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب البطالة انخفضت بشكل مستمر ما بين 2000– 2011 وتفسير هذا التراجع يعود إلى تحسن الوضعية الاقتصادية للدولة في ظل ارتفاعها مداخليها من النفط إضافة إلى السياسة التي انتهجتها الدولة ضمن مخططاتها التنموية، وابتداء من سنة 2012 عرفت ارتفاعا حيث وصلت إلى 11% لتنخفض سنة 2013 إلى 9.8% وذلك بسبب التزايد المحسوس للعمالة غير الأجيرة أي المستخدمين وأصحاب المهن الحرة، وفي سنة 2014 ارتفعت النسبة وساهم في ذلك إلى ارتفاع عدد خرجي المعاهد والجامعات.

وبالنسبة للبرامج التنموية ومساهمتها في خلق فرص العمل، فقد تم توفير فرص عمل مؤقتة اعتمادا على نظام التكفل والشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني.

وبناء على ما سبق يتضح إنه بفضل السياسة المالية التوسعية وفي إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، استطاعت الدولة تخفيض نسب البطالة إلى 9.8% سنة 2013. رغم إن معظم فرص العمل كانت مؤقتة وغير دائمة إلا أن ذلك قد ساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة على المستوى الوطني.

3.3. تحليل تطور معدلات التضخم ورصيد الموازنة العامة:

يعتبر كل من التضخم و رصيد الموازنة العامة من أهم المؤشرات الرئيسية الدالة على مدى تحكم الدولة في وضعها الاقتصادي، و بناء على هذا سنحاول من خلال المطلب التعرف على تطور كلا المؤشرين.

أ. تحليل تطور معدلات التضخم:

معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 و هذا اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء و المدرجة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال (2000-2014).

الوحدة: %

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2000	0.3	2008	4.9
2001	4.2	2009	5.7
2002	1.4	2010	3.9
2003	4.3	2011	4.5
2004	4	2012	8.9
2005	1.4	2013	3.3
2006	2.3	2014	2.9
2007	3.7		

المصدر:

www.one.dz, évaluation annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2014.

من خلال الجدول نلاحظ إن هناك تذبذب في معدلات التضخم، وبالتالي فإنه يصعب التحكم في معدلات التضخم خصوصا وإن الدولة تنتهج سياسة مالية توسعية في المقابل فإن الحد من هذا التضخم يستدعي سياسة مالية

انكماشية، وهذا لا يخدم مصالح الدولة التي تسعى من خلال برامجها التنموية إلى رفع وتيرة النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة، وذلك يتطلب ضخ موارد مالية ضخمة في سبيل تحقيق ذلك.

ب. رصيد الميزانية العامة: نتيجة لأتباع السياسة المالية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي لم تستطع الدولة التحكم في عجز رصيد الموازنة العامة الذي ظهر ابتداء من سنة 2009 بـ 570.3 مليار دج بسبب الصدمة الخارجية وتزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة ووصل إلى 66.7 مليار دج سنة 2013، تم تمويله باقتطاع قدره 70.2 مليار دج من صندوق ضبط الإيرادات [22]ليرتفع هذا العجز إلى 1261.2 مليار دج سنة 2014 مما تسبب في هشاشة مالية للدولة ولكن بفضل قدرة تمويل الخزينة العمومية قد منح فرصة لتخفيض هذه الهشاشة أمام انخفاض أسعار البترول.

4.3. تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014):

من أجل دراسة تطور مؤشرات التوازن الخارجي نقوم بتحليل رصيد ميزان المدفوعات و المديونية الخارجية و احتياطي الصرف.

أ. تطور رصيد ميزان المدفوعات: بهدف تحليل رصيد ميزان المدفوعات نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000–2014). الوحدة: مليار دولار.

السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان المدفوعات
2000	7.57	2008	36.99
2001	6.19	2009	3.85
2002	3.66	2010	15.32
2003	7.47	2011	20.14
2004	9.25	2012	12.05
2005	16.94	2013	0.13
2006	17.73	2014	-5.88
2007	29.55		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Banque d'Algérie : rapports annuels de la banque d'Algérie 2004,2008,2012,2014.

من خلال قراءة معطيات الجدول نلاحظ إن رصيد ميزان المدفوعات قد سجل نتائج إيجابية نظرا للفوائض المحققة من سنة لأخرى ونلاحظ إن سنة 2008 هي التي سجل فيها أكبر فائض بحوالي 36.99 مليار دولار، وتفسير ذلك يعود لارتفاع أسعار البترول والتي أثرت بشكل إيجابي على حصيلة الصادرات. أي إن رصيد الميزان تتحكم فيه تقلبات أسعار البترول.

ب. تطور احتياطي الصرف والمديونية الخارجية: من اجل تحليل احتياطي الصرف والمديونية الخارجية نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم 08: احتياطي الصرف والمديونية الخارجية ف الجزائر(2000–2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014
احتياطي الصرف	11.90	23.11	43.11	77.78	.143.1	162.22	190.66	178.93
المديونية الخارجية	25.26	22.64	21.82	5.61	5.58	5.35	3.69	3.73

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Banque d'Algérie : rapports annuels de la banque d'Algérie 2004,2008,2012,2014

سجل احتياطي الصرف خلال فترة الدراسة ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 11.9 إلى 190.66 مليار دولار سنة 2012 ويعود ذلك لارتفاع أسعار البترول بالدرجة الأولى و الفوائض المحققة في رصيد ميزان المدفوعات و بذلك صنفت الجزائر من بين أوائل الدول الناشئة من حيث نسبة احتياطات الصرف خلال تلك السنة[23]، و بالرغم من التراجع الطفيف سنة 2014 فقد بقي مستوى الاحتياطات الرسمية معتبرا ممثلا استيراد 30 شهرا من السلع و الخدمات، كما نلاحظ انخفاض لحجم المديونية الخارجية من سنة لأخرى و الذي انتقل من 25.26 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.73 مليار دولار سنة 2014 و يعود ذلك إلى السياسة المنتهجة في هذا المجال سواء خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة أو من خلال إتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية.[24]

خاتمة

استطاعت الجزائر تحسين معظم مؤشراتها الاقتصادية من خلال انتهاجها سياسة مالية توسعية فقد تبين حسب دراستنا تحسن في معدلات النمو الاقتصادي، حيث حقق معدلات إيجابية في كل السنوات كما سجل أكبر معدل

سنة 2003 بـ 6.9%، إضافة لانخفاض الكبير في معدلات البطالة التي وصلت إلى 9.8% و هي نتيجة لم يسبق للدولة تحقيقها رغم أن فرص العمل التي تم توفيرها مؤقتة وغير دائمة، و بالرغم من التحسن الكبير لمعظم المؤشرات الاقتصادية، إلا أن ذلك يعتبر مؤقتا و غير مستدام بسبب اعتماد اقتصاد الجزائر بشكل كبير على مداخيل المحروقات التي تكون عرضة للتقلبات في أي لحظة و بالتالي قد يعرض اقتصاد الدولة للاختلالات في أي وقت.

ويمكن حصر نتائج الدراسة فيما يلي:

– بالنسبة للإيرادات العامة، قد شهدت تطورا ملحوظا باستثناء بعض التقلبات كونها تعتمد بشكل كبير على مداخيل الجباية البترولية والتي تبقى بدورها رهينة لتقلبات أسعار النفط واعتمادها بنسبة اقل على الجباية العادية وبنسبة ضعيفة جدا على الإيرادات غير جبائية.

– أما بالنسبة للنفقات العامة فقد عرفت ارتفاعا مستمرا نظرا للانتعاش الجوهري في أسعار النفط والذي انعكس بشكل إيجابي على الوضعية المالية للدولة، وعلى ضوء ذلك وسعت برامجها الإنفاقية، حيث كان النصيب الأكبر لنفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز.

– بالنسبة لرصيد الموازنة العامة للدولة فقد حقق في السنوات الأولى للدراسة فوائض مالية لتحول إلى عجز سنة 2009 ودام ذلك ستة سنوات على التوالي، نظرا لاعتماد الدولة بشكل كبير على مداخيل المحروقات لتمويل موازنتها العامة هذا من جهة، وارتفاع النفقات عن الإيرادات من جهة أخرى خاصة في السنوات الأخير من الدراسة.

الهوامش

[1] قانون رقم 17/84 المؤرخ في 8 شوال عام 1404هـ، الموافق ل 7 يوليو 1984م، بتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984م، ص 1041.

[2] لعمارة جمال، (2004)، ***منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر***، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ص 48-49.

[3] يلس شاوش بشير، (2013)، ***المالية العامة وتطبيقاتها على القانون الجزائري***، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص37.

[4] يلس شاوش بشير، ***المرجع السابق***، ص38.

[5] لعمارة جمال، ***مرجع سابق***، ص 50.

[6] درواسي مسعود، (2006/2005)، ***السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004***، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 363.

[7] لعمارة جمال، ***مرجع سابق***، ص50-51.

[8] قانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411هـ الموافق لـ 15 أغسطس سنة 1990، **يتعلق بالمحاسبة العمومية**، المادة 5، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 15 أغسطس 1990.

[9] قانون رقم 17/84، المادة 24، ***مرجع سابق***، ص1042.

[10] يلس شاوش بشير، ***مرجع سابق***، ص65.

[11] قانون رقم 17/84، المادة 35، ***مرجع سابق***، ص1043.

[12] بيان اجتماع مجلس الوزراء، الأربعاء 25 أفريل 2001، www.el-mouradia.dz ، على الساعة 02:00، تاريخ الاطلاع2016/03/28.

[13] عبو عمر وعبو هودة، (2008)، ***جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة***، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، ص 12.

[14]S. Malika, (2013), ***investissements publics et gouvernance en Algérie : quelle relation***, colloque international : évaluation des effets des programmes publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et de la croissance économique, faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion-université setif1, 11et12 mars, p 10.

[15] هويدي عبد الجليل يحياوي عمر، (2014)، ***السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية***، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 6، جامعة الوادي، ص 233.

[16] عبو عمر وعبو هودة، **مرجع سابق**، ص15.

[17] Banque mondiale, (aout 2007), rapport N°36270-dz, A la recherche d'un investissement public de qualité, une revue des dépenses publiques, groupe pour le développement socioéconomique, région moyen orient et Afrique du nord, , p 10.

[18]بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 24 مايو 2010، ص2.

[19]علام عثمان، (25-28 يناير 2015)، ***واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014***، ملتقى عربي الأول حول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، مصر، ص 23.

[20] صالحي ناجية ومخناش فتيحة، (ديسمبر 2012)، ***واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر 2001-2014 وأفاق النمو الاقتصادي***، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 03، ص 174.

[21] دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان،(2012)، ***دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008***، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص 175.

[22] تقرير بنك الجزائر 2013، ***مرجع سابق*** ، ص94.

[23] بنك الجزائر، ***التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014***، مرجع بيق ذكره، ص7.

[24] نبيل بو فليح، (2013)، ***دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010***، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، ص45.